وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 03 Sep, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يواصل خسائره وسط بيانات صينية ضعيفة وتوقع زيادة إمدادات «أوبك+»

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

واصلت أسعار النفط خسائرها في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين، وسط توقعات بارتفاع إنتاج أوبك + بدءا من أكتوبر، حيث أثارت علامات تباطؤ الطلب في الصين والولايات المتحدة، أكبر مستهلكين للنفط في العالم، مخاوف بشأن نمو الاستهلاك في المستقبل. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 56 سنتا أو 0.7 % إلى 76.37 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0646 بتوقيت جرينتش بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 45 سنتا أو 0.6 % إلى 73.10 دولارا للبرميل. وجاءت الخسائر بعد انخفاض برنت 0.3 % الأسبوع الماضي وانخفاض خام غرب تكساس الوسيط 1.7 %. وقالت مصادر من مجموعة المنتجين، إن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، من المقرر أن تمضي قدماً في زيادة مخطط لها لإنتاج النفط اعتباراً من أكتوبر. ومن المقرر أن تزيد ثماني دول أعضاء في أوبك+ إنتاجها بنحو 180 ألف برميل يوميا في أكتوبر، كجزء من خطة لبدء فك آخر طبقة من تخفيضات الإنتاج التي بلغت 2.2 مليون برميل يوميا مع الإبقاء على تخفيضات أخرى حتى نهاية عام 2025. وقال توني سيكامور، محلل السوق في آي جي: "هناك مخاوف من أن تمضي أوبك قدما وتزيد الإنتاج اعتبارا من أكتوبر، ومع ذلك، أعتقد أن هذه النتيجة تعتمد على السعر لأنها تحدث إذا كان سعر خام غرب تكساس الوسيط أقرب إلى 80 دولارا من 70 دولارا". وسجل كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط خسائر لمدة شهرين متتاليين حيث تفوقت مخاوف الطلب في الولايات المتحدة والصين على الاضطرابات الأخيرة في إمدادات النفط الليبية وسط نزاع بين الفصائل الحكومية هناك والتوترات في منطقة الإنتاج الرئيسية في الشرق الأوسط المتعلقة بالصراع بين إسرائيل وغزة. في حين لا تزال الصادرات الليبية متوقفة، استأنفت شركة الخليج العربي للنفط الإنتاج بما يصل إلى 120 ألف برميل يوميا لتلبية الاحتياجات المحلية، حسبما قال المهندسون يوم الأحد، بعد أن أدى المواجهة بين الفصائل إلى إغلاق معظم حقول النفط في البلاد.وظهر المزيد من التشاؤم بشأن نمو الطلب الصيني بعد أن أظهر مسح رسمي يوم السبت أن نشاط التصنيع هناك انخفض إلى أدنى مستوى له في ستة أشهر في أغسطس مع انخفاض أسعار بوابات المصنع وكفاح أصحاب المصانع للحصول على الطلبات، على الرغم من أن مسح خاص يوم الاثنين يغطي الشركات الأصغر الموجهة للتصدير أظهر علامات على تعاف مؤقت في أغسطس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مؤشر مديري
المشتريات الصيني

وقال سيكامور، "إن مؤشر مديري المشتريات الصيني الأضعف من المتوقع والذي صدر خلال عطلة نهاية الأسبوع يزيد من المخاوف من أن الاقتصاد الصيني لن يحقق أهداف النمو". وفي الولايات المتحدة، تباطأ استهلاك النفط في يونيو إلى أدنى مستوياته الموسمية منذ جائحة فيروس كورونا في عام 2020، حسبما أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة يوم الجمعة.

وقال محللون في بنك إيه إن زد، في مذكرة: "نتوقع تراجع النمو في عام 2025، مدفوعًا بالرياح الاقتصادية المعاكسة في الصين والولايات المتحدة". وقالوا، "نعتقد أن أوبك لن يكون لديها خيار سوى تأخير التخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج الطوعية إذا كانت تريد أسعارًا أعلى".

وقالت شركة بيكر هيوز في تقريرها الأسبوعي إن عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة ظل دون تغيير عند 483 الأسبوع الماضي.

ويبدو أن وصول النفط الخام إلى أكبر منطقة مستوردة في العالم، آسيا، قد انتعش في أغسطس من أدنى مستوى له في عامين في يوليو. وتشير التقديرات إلى أن الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، زادت وارداتها في أغسطس بأكثر من مليون برميل يوميا مقارنة بيوليو، في حين شهدت الدول المستوردة الكبرى الأخرى في آسيا - الهند وكوريا الجنوبية واليابان - ارتفاع وارداتها من مستويات منخفضة في يوليو.

ويمكن أن يعزى انتعاش واردات آسيا جزئيا إلى أنماط الطلب الموسمية، حيث يميل المستوردون إلى زيادة المشتريات خلال الربع الثالث لتخزين الوقود لتلبية الطلب في ذروة الشتاء. ولكن جزءا من التعافي في الواردات يمكن أن يعزى إلى انخفاض أسعار النفط، حيث من المرجح أن تكون شحنات أغسطس قد تقلصت في أوائل يونيو، عندما هبطت أسعار خام برنت إلى 76 - 77 دولارا للبرميل. ومع ضعف الطلب الصيني الواضح على النفط عن المتوقع، ربما لعبت الأسعار العالمية المنخفضة دورا أكبر في المشتريات الصينية في أغسطس.

وفي المستقبل، فإن السؤال الرئيسي للواردات الآسيوية والصينية هو ما إذا كانت أسعار النفط المرتفعة في أوائل يوليو، عندما تجاوز خام برنت 85 دولارًا للبرميل، قد منعت المصافي من زيادة المشتريات لشهر سبتمبر. ويبقى أن نرى هذا في الشهر أو الشهرين المقبلين. وسوف يكون ما إذا كانت الصين وبقية المستوردين الرئيسيين في آسيا سيحافظون على الانتعاش المتوقع في الواردات في أغسطس أحد المحركات الرئيسية لأسعار النفط لبقية العام.

وأظهرت بيانات من بورصة لندن لأبحاث النفط، أن آسيا استوردت في أغسطس 26.74 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، بزيادة 2.18 مليون برميل يوميًا عن أدنى مستوياتها في عامين في يوليو. وهبطت واردات آسيا من النفط الخام في يوليو إلى أدنى مستوى لها على أساس يومي منذ يوليو 2022.

وفي حين يُعزى تباطؤ الواردات في الهند، ثالث أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، إلى انخفاض الطلب في موسم الرياح الموسمية، فقد خيب الاستهلاك الصيني آمال المتفائلين في سوق النفط حتى الآن هذا العام وأثار قلق السوق بشأن الطلب في النصف الثاني وسط اقتصاد أضعف وأزمة العقارات المستمرة والطلب الفاتر على الوقود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هذا الأسبوع، أكد تقرير أرباح النصف الأول لأكبر مصفاة في آسيا، شركة البترول والكيماويات الصينية، مخاوف السوق بشأن ضعف الطلب على الوقود في الصين. وأعلنت شركة سينوبك، أو شركة البترول والكيماويات الصينية كما تُعرف رسميًا، عن صافي ربح في النصف الأول ارتفع بنسبة 1.7 ٪ على أساس سنوي، وذلك بفضل زيادة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المحلي وارتفاع أسعار النفط العالمية.

ولكن مقاييس التكرير لأكبر مصفاة في آسيا من حيث القدرة تدهورت جميعها مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، مما يعكس ضعف الطلب الصيني - وخاصة على الديزل - الذي كان يخيف الأسواق هذا العام. وأشارت شركة سينوبك إلى "التحديات الشديدة التي جلبها ضعف الطلب في السوق وتضييق هامش بعض المنتجات" في النصف الأول من العام.

بالنسبة لشهر أغسطس، تضع بورصة لندن لأبحاث النفط واردات الصين من النفط الخام عند 11.02 مليون برميل يوميًا، ارتفاعًا من 9.97 ملايين برميل يوميًا في يوليو، وفقًا لأرقام الجمارك الصينية الرسمية.

ربما كان ارتفاع الواردات في أغسطس متأثرًا بانخفاض أسعار النفط في بداية يونيو أكثر من تحول الطلب الصيني على النفط، حتى الآن هذا العام، كانت واردات الصين من السلع الأساسية تعتمد بشكل كبير على الأسعار العالمية السائدة للسلع الأساسية للطاقة.

وارتفعت مشتريات الصين من الغاز الطبيعي المسال والفحم والنحاس وخام الحديد في النصف الأول من العام مقارنة بمستويات العام الماضي على الرغم من استمرار أزمة العقارات والاقتصاد المتعثر، وخلال النصف الأول من عام 2024، يبدو أن واردات الصين من النفط الخام والغاز الطبيعي بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال والفحم وخام الحديد والنحاس مرتبطة عكسيا باتجاهات أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية. ليس سرا أن الصين تفضل شراء نفطها الخام بأرخص سعر ممكن - وهو أحد الأسباب التي جعلتها الآن عميلا رئيسيا للنفط الخام الروسي، الذي يخضع للحظر في الغرب.

في وقت، تتطلع الهند لتوسعة قدرات مصافيها، وتجري شركة بهارات بتروليوم كوربوريشن، التي تسيطر عليها الدولة، محادثات مع بنوك محلية كبرى لتأمين قرض بقيمة 3.8 مليارات دولار تقريبًا ستستخدمه لتوسيع طاقة إحدى مصافيها في ولاية ماديا براديش في وسط الهند.
وتخطط المصفاة لاستثمار ما مجموعه 5.8 مليارات دولار (490 مليار روبية) لإضافة وحدة تكسير الإيثيلين في مصفاة بينا حيث تتطلع شركة بي بي سي إل وغيرها من المصافي الهندية إلى رفع قدراتها الإنتاجية من البتروكيميائيات.

وقالت الهند إنها تتوقع زيادة قدرتها التكريرية بنحو 1.12 مليون برميل يوميًا سنويًا حتى عام 2028 حيث تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد على الوقود. ومن المتوقع أن تزيد الطاقة التكريرية الإجمالية الهندية بنسبة 22 % في غضون خمس سنوات من 254 مليون طن متري سنويا حاليا، وهو ما يعادل نحو 5.8 ملايين برميل يوميا.

وفي يوليو، قال مصدر حكومي في الهند، إن مصافي التكرير المملوكة للدولة في الهند بدأت بشكل منفصل مناقشة شروط صفقة محتملة مع روسيا لتوريد النفط الروسي على المدى الطويل، وأضاف المصدر، "المفاوضات المشتركة بين مصافي التكرير الحكومية وروسيا تجري بالفعل". وأضاف المصدر أن الهند تحتاج إلى إمدادات نفطية "متوقعة ومستقرة" وسط توسع طاقة التكرير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"دسر" السعودية تبيع كامل حصتها في "توربينات الغاز المتقدمة" لـ"GE Vernova" الأمريكية

استحوذت شركة "جي.إي فيرنوفا" (GE Vernova Inc) الأميركية، على كامل حصة الشركة السعودية للاستثمارات الصناعية "دسر"، البالغة 55 % في شركة توربينات الغاز السعودية المتقدمة"GESAT"، بحسب بيان صادر عن الشركة السعودية اليوم.

بعد الاستحواذ تمتلك الشركة الأميركية كامل أسهم "GESAT" والتي تأسست عام 2017، ولعبت دوراً في تلبية الطلب في المملكة على توربينات الغاز، كما قامت بتوريد وتصنيع أكثر من 200 وحدة لتوربينات الغاز لدعم محطات توليد الطاقة في ما يصل إلى 10 دول حول العالم، وفقا لـ"اقتصاد الشرق مع بلومبرغ".

اتفقت شركة "دسر" المملوكة لكل من صندوق الاستثمارات العامة، وشركة أرامكو السعودية، وشركة سابك، في عام 2022، مع شركة "بيكر هيوز" على إقامة مشروع مشترك يركز على تقديم خدمات حقول النفط والكيماويات الصناعية في المملكة.

انفصلت "GE Vernova" عن شركة "GE"، وبدأت التداول كشركة مستقلة في بورصة نيويورك في أبريل 2024. وبوجود حوالي 55 ألف توربين رياح و7 ألاف توربين غاز، تساعد قاعدة تقنيات الشركة في توليد حوالي 25% من كهرباء العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

ارتفاع صافي دخل الصندوق العربي للطاقة 37 % خلال النصف الأول

نما صافي دخل الصندوق العربي للطاقة، (ابيكورب سابقا) المؤسسة المالية الرائدة متعددة الأطراف والمختصة في الاستثمار في قطاع الطاقة، بنسبة 37 % على أساس سنوي خلال النصف الأول. وقال في بيان اليوم، أنه حقق صافي دخل 121 مليون دولار خلال النصف الأول من 2024، مقارنة مع 88 مليون دولار خلال النصف المماثل من 2023، في دلالة على مرونته وقدرته على مواكبة توجهات وتغيرات مشهد الطاقة.

وأوضح الصندوق أن هذه النتائج المالية القوية تأتي مدفوعة بنمو في إجمالي الأصول بنسبة 6 % والتي وصلت قيمتها إلى 10.48 مليار دولار بنهاية النصف الأول من 2024 مقارنة مع 9.88 مليار دولار بنهاية 2023. ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى إصدار سندات خارجية طويلة الأجل بقيمة 750 مليون دولار تم جمعها بالكامل خلال النصف الأول من 2024 لتسهم جزئيا في سداد القروض المستحقة وتمويل النمو المستقبلي. من جهته قال الرئيس التنفيذي للصندوق خالد الرويغ "يشكل أداء الصندوق العربي للطاقة خلال النصف الأول دليلا على التزامنا الراسخ بمواصلة النمو والمساهمة بالنهوض بقطاع الطاقة في المنطقة، مستفيدين من معدلات الفائدة المناسبة والبيئة الإيجابية في أسواق رأس المال، ومن خلال تركيزنا الاستراتيجي والتحسينات في العمليات التشغيلية والاستثمار في الارتقاء بكوادرنا وكفاءاتنا، نواصل جهودنا في تقديم حلول التمويل والاستثمار لعملائنا وشركائنا من أجل ترسيخ مكانتنا المتميزة كصندوق استثماري رائد ومؤثر في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وشهدت محفظة أصول الاستثمار نموا لتصل قيمتها إلى 1.44 مليار دولار خلال النصف الأول، مدفوعة بعمليات الاستحواذ الاستراتيجية ومواصلة تعزيز القيمة، فيما ارتفعت قيمة محفظة أصول إدارة تمويل المشاريع والتجارة إلى 5.29 مليار دولار مسجلة نموا بـ 10.2 % وارتفعت قيمة التمويل الإجمالي إلى 7.1 مليار دولار بزيادة 8 % على ضوء الإصدار الناجح للسندات الخضراء في وقت سابق من العام الجاري. وفي إطار التزام الصندوق بالنهوض بالمشهد الإقليمي لقطاع الطاقة وتعزيز الحلول الجديدة لتوليد الطاقة، تحرص المؤسسة على إجراء مراجعة شاملة لممارساتها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة والاستدامة. كما يسعى الصندوق إلى إطلاق أول تقاريره المختصة في الاستدامة، والذي سيتضمن بيانات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق 1 و 2 و 3، بحلول نهاية 2024. وقد تميزت رحلة الاستدامة الخاصة بالصندوق من خلال إطلاق الإطار الأولي لسياسات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة عام 2021، فضلا عن إصدارين ناجحين للسندات الخضراء، ونمو مشاريعه المرتبطة بالبيئة والمجتمع لتشكل ما نسبته 20 % من محفظة قروضه البالغة قيمتها 5.3 مليار دولار، مقارنة مع 18 % في العام الماضي. فيما يواصل الصندوق العربي للطاقة جهوده الدؤوبة لتعزيز مكانته كمؤسسة استثمارية رائدة ومؤثرة في مشهد الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبقى التزامه راسخا بالاستثمار في التقنيات المبتكرة والحلول المستدامة والعمل على تأهيل وإعداد قادة القطاع المستقبليين من خلال مبادراته الهادفة كبرنامج "50+" لتدريب الخريجين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"فولكسفاجن": إنتاج 50 % من بطاريات السيارات الكهربائية في أوروبا بحلول 2030

الاقتصادية

من المتوقع إنتاج 50 % من بطاريات السيارات الكهربائية في أوروبا بحلول عام 2030، بحسب مايكل شتاينر كبير مسؤولي الأبحاث في مجموعة "فولكسفاجن" لـ"الاقتصادية". شتاينر رجح أن تصبح البطارية -قلب التنقل الكهربائي- أرخص بنسبة 40 % بحلول عام 2035، بينما يتوقع العملاء تحسينات من حيث الشحن السريع والمتانة والمدى وإعادة التدوير والاستدامة والسلامة. وأكد أنه رغم التوقعات القوية بنمو الطلب على النفط خلال الأعوام المقبلة إلا أنه يواجه التحولات نحو السيارت الكهربائية. يأتي ذلك في وقت قال فيه لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون "إن واردات النفط الخام إلى آسيا انتعشت في أغسطس حيث تشير التقديرات إلى أن الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، عززت واردات أغسطس بأكثر من مليون برميل يوميا مقارنة بيوليو حيث يمكن أن يعزى جزء من انتعاش الواردات إلى انخفاض أسعار النفط".

المحللون أوضحوا أن الصين تفضل شراء خامها بسعر رخيص قدر الإمكان، وهو أحد الأسباب التي تجعلها الآن عميلاً رئيساً للخام الروسي المحظور في الغرب.

ولفتوا إلى أن أكبر منتجي النفط في إفريقيا، مثل نيجيريا وليبيا، يكافحون للاستفادة من أسعار النفط المرتفعة في الآونة الأخيرة، مبينين أن شركات النفط العالمية خفضت استثماراتها في حقول النفط التقليدية في إفريقيا مع التركيز على الفرص البحرية في مناطق مثل ناميبيا.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، "إن منتجي النفط في إفريقيا خلال العامين الماضيين لم يحصدوا الفوائد المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار سلع الطاقة".
وأكد أن انخفاض إنتاج النفط القديم، ودعم الوقود المحلي وسياسات التحكم في الأسعار الأخرى، وتغير أسواق التصدير، ونقص الاستثمارات في تطوير الحقول الجديدة أدت إلى تعثر أكبر منتجي النفط في إفريقيا في الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط في عام 2022 وفي الأسعار المرتفعة المستمرة في السنوات التالية.

من ناحيته، ذكر سوون يونج مدير سابق في شركة "فيتنام بتروليوم"، أن الضغوط الهبوطية على أسعار النفط مستمرة حيث من المقرر أن يقوم ثمانية أعضاء في أوبك + بزيادة الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميا الشهر المقبل.

يونج أشار إلى أن أسعار النفط الخام قد تجد الدعم بسبب المخاوف المتعلقة بالإمدادات الناجمة عن انقطاع الصادرات في حقول النفط الليبية بينما يواجه النفط تحديات بسبب ضعف الطلب في الصين والولايات المتحدة.

وفيما يخص الأسعار، واصل النفط خسائره اليوم الإثنين مع توقعات المستثمرين زيادة إنتاج أوبك+ من أكتوبر وتزايد مؤشرات ضعف الطلب في الصين والولايات المتحدة، أكبر مستهلكين للنفط في العالم، ما أثار المخاوف بشأن نمو الاستهلاك في المستقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وخلال التعاملات، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 56 سنتا، أو 0.7 %، إلى 76.37 دولار للبرميل. ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 45 سنتا، أو 0.6 %، إلى 73.10 دولار للبرميل.

وتأتي الخسائر بعد انخفاض بنسبة 0.3 % لخام برنت الأسبوع الماضي وتراجع بنسبة 1.7 % لخام غرب تكساس الوسيط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أوروبا تشدد قواعد دعم الهيدروجين خوفاً من واردات بكين

الشرق الأوسط

قال رئيس سياسة تغير المناخ في الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين إن المفوضية الأوروبية تعمل على قواعد أكثر صرامة لضمان استفادة الشركات الأوروبية من تمويل الاتحاد الأوروبي لمشاريع الهيدروجين، بعد أن أثارت الصناعات المحلية مخاوف بشأن الواردات الصينية الرخيصة.

وسيطلق الاتحاد الأوروبي هذا الشهر جولته التالية من التمويل لمشاريع الهيدروجين الأخضر، حيث تحاول بروكسل تنشيط صناعة محلية لإنتاج الوقود.

في غضون ذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي موقفه بشأن التقنيات الخضراء الأخرى من الصين، ويفرض تعريفات جمركية على المركبات الكهربائية التي يقول إنها تستفيد من الدعم المفرط.

وحذرت الشركات الأوروبية المصنعة للمحللات الكهربائية، وهي الآلات التي تستخدم الكهرباء لتقسيم الماء لإنتاج الهيدروجين، بروكسل من أنها لا تستطيع المنافسة مع المنتجين الصينيين الأرخص. ويريدون من الاتحاد الأوروبي حمايتهم بإضافة معايير من شأنها أن تفضل الشركات المحلية إلى مخطط تمويل بنك الهيدروجين، وهو الأمر الذي قال مفوض المناخ فوبكي هوكسترا إن الهيئة التنفيذية للكتلة تعمل عليه الآن.

وقال هوكسترا في كلمة ألقاها في جامعة آيندهوفن للتكنولوجيا في هولندا: «سأضمن أن التنافس المقبل سيكون مختلفاً. ستكون لدينا معايير واضحة لبناء سلاسل توريد المحلل الكهربائي الأوروبية».

وقال هوكسترا: «إذا لم يكن من الممكن ضمان الأمن السيبراني والسلامة الأوروبية، وإذا لم يكن من الممكن ضمان بيانات شعبنا وشركاتنا، فلن تتمكن الشركات من الحصول على الدعم»، مضيفاً أنه في حين تتمتع أوروبا بحضور جيد في تصنيع المحلل الكهربائي، فإن الصين تفرط في العرض في السوق بأسعار أقل.

ولم يحدد هوكسترا ما إذا كانت القواعد ستمنع المشاريع التي تستخدم معدات أجنبية من تلقي إعانات الاتحاد الأوروبي. وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي لـ«رويترز» إن المعايير لا تزال قيد الانتهاء. ومنح الاتحاد الأوروبي 720 مليون يورو لسبعة مشاريع هيدروجين في الاتحاد الأوروبي في أبريل (نيسان). وفي ذلك الوقت، قالت مصادر في الصناعة لـ«رويترز» إن العطاءات المنخفضة السعر من بعض المشاريع الناجحة تشير إلى أنها ستستخدم معدات صينية أرخص. ولم تكشف المفوضية ما إذا كانت هذه هي الحال. وأظهرت وثيقة للمفوضية اطلعت عليها «رويترز» أن نحو ربع المشاريع التي تقدمت للحصول على التمويل تخطط للحصول على المحلل الكهربائي من خارج الاتحاد الأوروبي. وقال ربع آخر تقريباً من المشاركين إنهم يعتزمون استخدام مزيج من المعدات المصنعة في الاتحاد الأوروبي وخارجه. وقال هوكسترا إن الاتحاد الأوروبي لا يهدف إلى قطع العلاقات مع الصين، لكنه سيتخذ إجراءات، حيث يرى أن المنافسة غير عادلة. وأكد أن «أوروبا بحاجة إلى مواجهة الدعم الصيني للسيارات الكهربائية التي من شأنها أن تتفوق على علاماتنا التجارية الأوروبية».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي سياق منفصل، أظهرت بيانات من رابطة سيارات الركاب الصينية يوم الاثنين أن مبيعات شركة صناعة السيارات الأميركية تسلا للسيارات الكهربائية المصنعة في الصين نمت بنسبة 3 في المائة في أغسطس (آب) الماضي مقارنة بالعام السابق.

وارتفعت تسليمات سيارات «موديل 3» و«موديل واي» المصنعتين في الصين بنسبة 17 في المائة مقارنة بيوليو (تموز).

وسجلت شركة «بي واي دي» الصينية المنافسة بسلسلتي «ديناستي» و«أوشن» من السيارات الكهربائية والهجينة القابلة للشحن، قفزة بنسبة 35.3 في المائة على أساس سنوي في مبيعات سيارات الركاب في أغسطس، لتبلغ قمة شهرية جديدة عند 370854 وحدة.

كما أعلنت شركات منافسة محلية أخرى للسيارات الكهربائية بما في ذلك «ليبموتور» و«لي أوتو» عن مبيعات أعلى.

وجاءت أرقام تسلا المتزايدة في الصين، بما في ذلك المبيعات المحلية والصادرات إلى أوروبا وأماكن أخرى، وسط حوافز ممتدة للمشترين المحليين، فضلاً عن اختراقات في الفوز بدعم الحكومة.

ويبدو أن اتجاهاً صعودياً في مبيعات تسلا في الصين جارٍ في الربع الثالث، رغم خضوع قوة المبيعات المحلية لتقليص الحجم كجزء من عمليات التسريح العالمية التي أجرتها شركة السيارات الكهربائية الأميركية العملاقة.
وفي يوليو، شهدت تسلا زيادة بنسبة 78 في المائة على أساس سنوي في عمليات التسليم في المدن من الدرجة الثالثة، بينما ارتفعت مبيعاتها في المدن من الدرجة الثانية مثل هانغتشو ونانجينغ بنسبة 47 في المائة، وفقاً للبيانات والتحليلات التي أجراها بنك التجار الصيني الدولي.

ومن المتوقع أن يصل حجم مبيعات التجزئة لشركة تسلا إلى 65 ألف وحدة في أغسطس بمساعدة النمو القوي في المدن الأصغر. وإذا استمر هذا الزخم في سبتمبر (أيلول)، فقد تسجل تسلا أعلى حجم مبيعات ربع سنوي في الصين في الربع الثالث من عام 2024، وذلك حسبما توقع شي جي، المحلل في بنك التجار الصيني الدولي في هونغ كونغ.

وكانت تسلا تقدم خطة تمويل بقرض من دون فائدة لمدة تصل إلى خمس سنوات منذ أبريل لجذب المشترين الذين يميلون إلى أن يكونوا أكثر حذراً في الإنفاق على السلع الكبيرة في اقتصاد متعثر.

وقد حصلت الشركة على موافقة من العديد من الحكومات المحلية التي اعتبرت سيارات تسلا مؤهلة لعمليات شراء السيارات الرسمية في الأسابيع الأخيرة. وقالت أكبر جمعية لصناعة السيارات في البلاد في أبريل إن جمع البيانات بواسطة مركبات تسلا في الصين كان متوافقاً، مما مهد الطريق لسيارات تسلا لدخول بعض المجمعات الحكومية التي كانت محظورة عليها في السابق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا تخفّض إنتاج النفط إلى المستوى المطلوب بموجب اتفاق «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

نقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، قوله يوم الاثنين، إن روسيا خفضت إنتاج النفط إلى المستوى المطلوب بموجب اتفاق «أوبك بلس» بحلول نهاية أغسطس (آب).

وكانت وزارة الطاقة الروسية قد أكدت أن إنتاجها النفطي تجاوز الحصص التي حددها تحالف «أوبك بلس» الذي يضم الدول الرئيسية المنتجة للنفط، متعهدة بالوفاء بالتزاماتها في إطار التحالف، ولم تقدم بيانات الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام لمنظمة «أوبك» هيثم الغيص، بحث مؤخراً مع العراق وكازاخستان (البلدين اللذين تخطيا سقف الإنتاج المحدد من «أوبك بلس»)، استمرار عملية التعويض عن الزيادة في إنتاج النفط، ضمن اتفاق «أوبك بلس» لتقليص الإنتاج.

جاء ذلك بعد أيام من إعلان الأمانة العامة للمنظمة تسلمها الخطط المحدثة من هذين البلدين، وفق الحصص المتفق عليها ضمن «أوبك بلس». وبلغ الإنتاج الزائد التراكمي من العراق بين يناير (كانون الثاني) ويوليو (تموز) الماضيين، 1.4 مليون برميل يومياً، ومن كازاخستان 699 ألف برميل يومياً.

وتنص هذه الخطط المحدثة على أن العراق وكازاخستان يهدفان إلى تعويض إنتاجهما بحلول سبتمبر (أيلول) 2025.

وكان الاجتماع الوزاري الـ37 لمنظمة «أوبك» والدول غير الأعضاء، الذي عُقد في 2 يونيو (حزيران) 2024، قد أكد الأهمية البالغة للالتزام الكامل بآلية التعويض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«بوتاش» التركية اتفقت مع «شل» على توريد الغاز المسال لمدة 10 سنوات

وقّعت شركة خطوط أنابيب البترول التركية «بوتاش» وشركة «شل» البريطانية للنفط اتفاقاً لتوريد 40 شحنة من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة 10 سنوات تبدأ من عام 2027.

وقال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار، في كلمة خلال حفل توقيع الاتفاق في أنقرة يوم الاثنين، بحضور الرئيس التنفيذي لشركة «شل» وائل صوان: «سيتم تسليم 40 شحنة من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة 10 سنوات تبدأ من عام 2027، توفر هذه الاتفاقية فرصاً تجارية إقليمية وعالمية إضافية مع خيارات تسلم الغاز الطبيعي المسال من ميناء التعبئة والتفريغ في المحطات الأوروبية».

وأضاف بيرقدار أن الاتفاق عزَّز آفاق تركيا لتصبح مركزاً للغاز الطبيعي ودورها في لعب دور في أمن إمدادات أوروبا.

وسبق أن وقَّعت شركة «بوتاش» اتفاقية للغاز الطبيعي المسال مدتها 10 سنوات مع شركة «إكسون موبيل» الأميركية في مايو (أيار) الماضي، ستشتري «بوتاش» بموجبها ما يصل إلى 2.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً من الشركة الأميركية.

وتُنتج تركيا القليل من النفط والغاز، لذا تعتمد بشدة على الواردات من روسيا وأذربيجان وإيران، وكذلك على الغاز الطبيعي المسال من الجزائر ومصر وقطر والولايات المتحدة ونيجيريا.

وتطور أنقرة حقلاً للغاز الطبيعي طاقته 710 مليارات متر مكعب في البحر الأسود من أجل الإنتاج.

وتلبّي تركيا كل احتياجاتها الاستهلاكية تقريباً بالغاز المستورد، واستوردت 14.3 مليار متر مكعب، أو 28.3 في المائة من 50.5 مليار متر مكعب استهلكتها العام الماضي، على شكل غاز طبيعي مسال.

وتتمتع تركيا بالمرونة اللازمة لتوريد جزء كبير من احتياجات الاستهلاك الوطني من الغاز المسال بدلاً من الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب إذا لزم الأمر.

ووقّعت «بوتاش» اتفاقية مع شركة النفط والغاز الجزائرية الحكومية (سوناطراك)، خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، للجزائر في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، لتمديد عقدهما الحالي لتوريد الغاز حتى 2027.

وقال بيرقدار إن الاتفاق مع الجزائر ينص على مواصلة تركيا شراء 4.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال من الجزائر سنوياً.

ووقَّعت «بوتاش» و«سوناطراك» عقداً لتوريد الغاز للمرة الأولى عام 1988، ويجري تمديده منذ ذلك الحين.
وحسب وزارة الطاقة التركية، كان من المقرر أن ينتهي العقد الحالي في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، قبل تمديده حتى 2027.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وشهدت واردات تركيا من الغاز المسال هبوطاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام الحالي نتيجة انخفاض صادراتها من مصر بسبب هبوط الإنتاج وارتفاع الاستهلاك.

ويعد الغاز المصري أحد المصادر الرئيسية في السوق الفورية التي تعتمد عليها تركيا في توفير احتياجاتها، بدعم من الموقع الجغرافي المتقارب.

واستحوذت مصر والجزائر على نحو 52 في المائة من واردات تركيا من الغاز المسال، في 2023، بكمية اقتربت من 5.3 مليون طن.
وانخفضت صادرات مصر من الغاز المسال، بشكل كبير منذ العام الماضي، بعد انتعاشها عام 2022، ونجاح البلاد في تحقيق مكاسب قياسية مستفيدةً من ارتفاع الأسعار.

80 % من استثمارات النفط في بحر الشمال مهددة

الشرق الأوسط

يهدد النظام الضريبي الجديد الخاص بالنفط والغاز في بحر الشمال في المملكة المتحدة بانخفاض كبير في الاستثمار بما يفوق 80 في المائة، وفق مجموعة ضغط في القطاع. كان حزب «العمال» الحاكم في المملكة المتحدة، قد تعهد بتأسيس شركة طاقة مملوكة للقطاع العام في أسكوتلندا، بالإضافة إلى تمديد ما يسمى ضريبة الأرباح الاستثنائية على منتجي النفط والغاز، وإلغاء حوافز الاستثمار وإنهاء تراخيص بحر الشمال الجديدة. وحذرت مجموعة «أوفشور إنرجيز يو كيه» (Offshore Energies UK) في تقرير صادر الاثنين وفق «بلومبرغ»، من أن التغييرات المعلنة من قبل حكومة حزب «العمال» الجديدة، بما فيها زيادة ضريبة الأرباح المفاجئة، وإلغاء إعفاء ضريبي على الاستثمار، يمكن أن يقلص الإنفاق الرأسمالي على المشروعات البريطانية خلال الفترة من 2025 إلى 2029 إلى 2.3 مليار جنيه إسترليني (3 مليارات دولار) فقط، بالمقارنة مع تقديرات تبلغ 14.1 مليار جنيه إسترليني في ظل النظام الضريبي الحالي.

وقال ديفيد وايتهاوس، الرئيس التنفيذي لشركة «أوفشور إنرجيز يو كيه»، في بيان: «ستفاقم التعديلات الضريبية من وتيرة تراجع الإنتاج المحلي، وبالتالي هبوط إيرادات الضرائب والوظائف التي يولدها القطاع، والقيمة التي يسهم بها في الاقتصاد الأوسع نطاقاً»

كان مسؤول تنفيذي كبير في شركة «إكوينور» النرويجية، قال الأربعاء الماضي، إن الشركة ربما تعيد النظر في الاستثمار في النفط والغاز في بريطانيا، إذا غيّرت حكومة حزب «العمال» النظام المالي في القطاع.

وأكد رئيس العمليات الدولية في «إكوينور» فيليب فرنسوا ماثيو، وفق «رويترز»، أن «الاستثمار في قطاع النفط والغاز البريطاني ربما لا يكون جذاباً»، إذا تغيّرت الضرائب المفروضة على شركات النفط كما هو متوقع. وأضاف ماثيو: «نحتاج إلى النظر في شهيتنا في ضخ مزيد من الاستثمار في المملكة المتحدة على أساس النظام المالي... ربما يكون الاقتصاد (البريطاني) متأثراً بشدة حقاً». كما أضاف: «وفي هذه الحالة نحتاج إلى النظر فيما نريد القيام به بشكل أكبر مع مشروع روزبانك».

ووفق تقرير «أوفشور إنرجيز يو كيه»، فإن إقرار المقترحات الجديدة يعني أن ما يقارب نصف إنتاج النفط والغاز الإضافي من المشروعات التي كان من الممكن صدور الموافقة لها في ظل النظام الضريبي الحالي سيكون غير مُجد اقتصادياً. وأفاد التقرير بأن ذلك الأمر يهدد بمحو أكثر من 35 ألف وظيفة مع حلول 2029 بسبب عدم تنفيذ المشروعات. وأوضحت راشيل ريفز، وزيرة الخزانة البريطانية، أنها سترفع ضريبة أرباح قطاع الطاقة في المملكة المتحدة بمقدار 3 نقاط مئوية، ما سيزيد المعدل الرئيسي للضريبة على شركات إنتاج النفط والغاز في المملكة المتحدة إلى 78 في المائة، وإلغاء إعفاء ضريبي على الاستثمار بنسبة 29 في المائة في محاولة منها لسد عجز مالي بلغ 22 مليار جنيه إسترليني قالت إنه يعود لإرث الحكومة السابقة. وسيجري إقرار التعديلات النهائية في بيان ميزانية أكتوبر (تشرين الأول) المقبل الذي حذر رئيس الوزراء كير ستارمر الأسبوع الماضي من أنه سيكون «صعباً». واختتمت ريفز بأن تغييرات ضرائب النفط والغاز ستحقق إيرادات سنوية 1.2 مليار جنيه إسترليني، بينما قدرت «أوفشور إنرجيز يو كيه» أن المقترحات يمكن أن تُدر ملياري جنيه إسترليني فقط على مدى 5 أعوام جراء تباطؤ الاستثمار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر: اهتمام هندي بالاستثمار في صناعات الأسمدة والهيدروجين والأغذية

الشرق الأوسط

قالت رئيسة وكالة الترويج للصناعة والتجارة بحكومة الهند (إنفيست إنديا)، نيفروتي راي، إن الشركات الهندية مهتمة بالاستثمار في عدد من الصناعات في مصر، خصوصاً صناعات الأسمدة والهيدروجين الأخضر والأغذية، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسوقين المصرية والإقليمية في هذه القطاعات، باعتبار مصر المركز الاستراتيجي للاستثمار في قارة أفريقيا وجنوب أوروبا، ومنها يمكن للشركات الهندية الانطلاق إلى باقي دول المنطقة. وأضافت راي، خلال لقائها الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار في مصر حسام هيبة، في الهند، أن «الشركات الهندية مهتمة بعقد شراكات مع القطاع الخاص المصري، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير البنى التحتية في مجالات التطوير الصناعي والطاقة المتجددة والخدمات اللوجيستية عبر الشراكة مع القطاع الحكومي».

واتفقت راي مع هيبة على «موافاة الجانب الهندي بفرص ونظم وقواعد الشراكة المتعددة مع الجهاز الحكومي المصري، والإعداد لزيارات ترويجية متبادلة لبحث الاستثمار في المشروعات ذات الأولوية للبلدين، وإطلاق موقع إلكتروني لعرض كل ما يتعلق بالتعاون الاستثماري بين البلدين». حسبما ذكر بيان صحافي صادر عن هيئة الاستثمار المصرية، الاثنين.

وأوضح البيان أن هيبة «استعرض جهود الحكومة المصرية لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار في مصر، ومن أهم هذه الجهود تطوير البنى التحتية عبر التوسع في ربط شبكات الطرق البرية لمسافة أكثر من 20 ألف كيلومتر، وتحديث وإنشاء 27 ميناءً بحرياً، بالإضافة إلى عديد من مشروعات الطاقة المتجددة ومن أهمها محطة الطاقة الشمسية في بنبان بأسوان».

ودعا هيبة الجانب الهندي إلى الاستثمار في عدد من القطاعات في مصر، التي تحظى بحزم من الحوافز الاستثمارية ونجحت بالفعل في جذب استثمارات أجنبية ضخمة مثل صناعات السيارات والأجهزة المنزلية والكهربائية والمنسوجات والأغذية والأدوية وخدمات التعليم والاتصالات تكنولوجيا المعلومات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع إمدادات الغاز الروسي لأوروبا 2 % في أغسطس

الشرق الأوسط

انخفض متوسط إمدادات الغاز الطبيعي اليومية لشركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم» إلى أوروبا في أغسطس (آب) بنسبة 2 في المائة مقارنة بشهر يوليو (تموز)، و2.3 في المائة على أساس سنوي، وفق ما أظهرت حسابات «رويترز» الاثنين.

واستناداً إلى بيانات مجموعة نقل الغاز الأوروبية «إنتسوغ»، وتقارير «غازبروم» اليومية حول عبور الغاز عبر أوكرانيا، أظهرت الحسابات أن متوسط الصادرات اليومية عبر الأنابيب انخفضت إلى 89.6 مليون متر مكعب في الشهر الماضي، مقارنة بـ91.5 مليون متر مكعب في يوليو من هذا العام و91.7 مليون متر مكعب في أغسطس 2023.

وأظهرت البيانات أن إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي لشركة «غازبروم» إلى الاتحاد الأوروبي بلغ نحو 2.78 مليار متر مكعب في أغسطس. ومن ذلك، تم إرسال 1.29 مليار متر مكعب أو 41.7 مليون متر مكعب يومياً عبر أوكرانيا.

وانخفضت صادرات الغاز عبر أوكرانيا قليلاً عن مستوياتها التاريخية بسبب القتال في منطقة كورسك، موقع آخر نقطة شحن للغاز الطبيعي الروسي إلى غرب ووسط أوروبا.

وبلغت صادرات «غازبروم» من الغاز الطبيعي إلى أوروبا هذا العام نحو 21.1 مليار متر مكعب حتى الآن، وبزيادة 19.2 في المائة على أساس سنوي.

وتظهر بيانات «غازبروم» وحسابات «رويترز» أن روسيا زودت أوروبا بما مجموعه نحو 63.8 مليار متر مكعب من الغاز عبر طرق مختلفة في عام 2022، وانخفض الحجم بنسبة 55.6 في المائة إلى 28.3 مليار متر مكعب العام الماضي.

وفي ذروتها في 2018 - 2019 وصلت التدفقات السنوية إلى المنطقة إلى ما بين 175 و180 مليار متر مكعب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يواصل تراجعه وسط إشارات إلى زيادة «أوبك بلس» الإنتاج

الشرق الأوسط

واصلت أسعار النفط تراجعها، يوم الاثنين، مع تقييم المستثمرين زيادة إنتاج «أوبك بلس» من أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، مقابل انخفاض حاد في إنتاج ليبيا، وسط ضعف الطلب بالصين والولايات المتحدة؛ أكبر مستهلكيْن للنفط في العالم. وبحلول الساعة 0108 بتوقيت غرينتش، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 57 سنتاً، أو 0.7 في المائة إلى 76.36 دولار للبرميل. ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 50 سنتاً أو 0.7 في المائة إلى 73.05 دولار للبرميل. تأتي الخسائر بعد انخفاض بنسبة 0.3 في المائة لخام برنت، الأسبوع الماضي، وتراجع بنسبة 1.7 في المائة لخام غرب تكساس الوسيط. وقالت ستة مصادر من منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» وحلفائها، أو المجموعة المعروفة باسم «أوبك بلس»، لـ«رويترز»، إن المنظمة على وشك المُضي قدماً في زيادة إنتاج النفط المقرَّرة ابتداء من أكتوبر. ومن المقرر أن تزيد ثمانية دول أعضاء في «أوبك بلس» إنتاجها بمقدار 180 ألف برميل يومياً في أكتوبر، كجزء من خطة لبدء تخفيف أحدث شريحة من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يومياً، مع استمرار إجراء تخفيضات أخرى حتى نهاية عام 2025. وفي ليبيا، استأنفت شركة الخليج العربي للنفط الإنتاج بما يصل إلى 120 ألف برميل يومياً؛ لتلبية الاحتياجات المحلية، في حين لا تزال الصادرات متوقفة، وفق ما قال مهندسون، الأحد، بعد أن تسبَّب خلاف بين فصائل مسلَّحة في إغلاق معظم حقول النفط بالبلاد، وتكبد كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط خسائر لمدة شهرين متتاليين، إذ تفوقت المخاوف الاقتصادية في الصين والولايات المتحدة على اضطراب الإمدادات الليبية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، يوم الجمعة، أن استهلاك النفط في الولايات المتحدة تباطأ خلال يونيو (حزيران) الماضي إلى أدنى مستوياته الموسمية منذ جائحة «كوفيد19-» في عام 2020.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واردات الوقود باهظة الثمن تتسبب في ضائقة مالية لشركة النفط الوطنية النيجيرية

الشرق الأوسط

قالت شركة النفط الوطنية النيجيرية إنها تواجه ضغوطاً مالية تجعلها غير قادرة على استيراد البنزين إلى أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان، والتي شهدت ندرة الوقود لأسابيع في محطات البيع بالتجزئة.

يأتي ذلك بعد أن أعلنت شركة النفط الوطنية النيجيرية المحدودة (NNPC)، المستورد الوحيد للمنتجات المكررة في البلاد، في أغسطس (آب) عن أرباح قياسية لعام 2023، لكنها حذرت من أنها تغطي العجز في فاتورة استيراد البنزين الحكومية.

وذكرت وكالة «رويترز» في أوائل يوليو (تموز) أن ديون شركة النفط النيجيرية الوطنية لتجار النفط تجاوزت 6 مليارات دولار، وهو ما تضاعف منذ أوائل أبريل (نيسان)، حيث كافحت لتغطية الفجوة بين أسعار المحطات الثابتة وتكاليف الوقود العالمية.

وألقت الشركة باللوم على العقبات التشغيلية في طوابير الوقود الطويلة. وقال المتحدث باسم شركة النفط النيجيرية الوطنية أولوفيمي سوني في بيان في وقت متأخر يوم الأحد: «لقد فرض هذا الضغط المالي ضغوطاً كبيرة على الشركة، وهو ما يشكل تهديداً لاستدامة إمدادات الوقود».

وكان الرئيس بولا تينوبو ألغى دعم البنزين المكلف، ولكنه شعبي، العام الماضي عندما تولى منصبه، وذلك بهدف خفض الإنفاق الحكومي. ولكنه أعاد تقديم الدعم جزئياً بعد ارتفاع التضخم بشكل كبير، مما أدى إلى تفاقم أزمة تكاليف المعيشة، وتأجيج التوتر بين السكان.

وقال صندوق النقد الدولي إن دعم الوقود قد يكلف نيجيريا ما يصل إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، حيث لم تواكب الزيادات في أسعار المحطات تكلفتها بالدولار.

وتتوقع الدولة الواقعة في غرب أفريقيا أن تنفق على الأرجح 5.4 تريليون نيرة (3.7 مليار دولار) هذا العام - أي أكثر بنسبة 50 في المائة من عام 2023 - للحفاظ على أسعار البنزين ثابتة، مع الاقتراض لسد الفجوات في موازنتها، حسبما جاء في مسودة وثيقة في يونيو (حزيران).

وقالت شركة النفط النيجيرية الوطنية: «نحن نتعاون بنشاط مع الوكالات الحكومية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين للحفاظ على إمدادات ثابتة من المنتجات البترولية على مستوى البلاد».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل يعود إنتاج مصر من الغاز إلى مستوياته المتوقعة؟

الشرق الأوسط

عندما افتتحت مصر حقل غاز ظهر الضخم في عام 2018، أشادت الحكومة بالمشروع لمساعدتها في تحقيق طموحاتها في أن تصبح مكتفية ذاتياً من الطاقة وتوفير 2.8 مليار دولار سنوياً في تكاليف استيراد الغاز. ولكن بدلاً من الطفرة المتوقعة في الطاقة، ترك نقص الغاز البلاد غارقة في انقطاعات يومية للتيار هذا الصيف مما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي والحياة اليومية لملايين المصريين، وفق تقرير لصحيفة «فاينانشيال تايمز». اضطرت القاهرة الآن إلى استئناف استيراد الغاز الطبيعي المسال مع انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي، والطلب المتزايد على الكهرباء والنمو السكاني السريع الذي يضغط على نظام توليد الطاقة. خصصت مصر 1.2 مليار دولار لتمويل واردات الطاقة الأولية، بما في ذلك 21 شحنة من الغاز الطبيعي المسال بدأت في الوصول، معظمها من الولايات المتحدة. وبحسب الحكومة، فإن انقطاع التيار الكهربائي، الذي بدأ في أبريل (نيسان)، انتهى في بداية أغسطس (آب)، لكنه قد يستأنف في منتصف سبتمبر (أيلول). وحتى وقت قريب، كانت مصر تزود أوروبا بالغاز الطبيعي المسال وكانت لديها طموحات لتصبح مركزاً لتجارة الغاز، وتصدر إنتاجها الخاص وكذلك الغاز المنقول عبر الأنابيب من إسرائيل وربما من قبرص. لكنها أوقفت الآن أيضاً «مؤقتاً» صادرات الغاز، حسبما يقول المسؤولون.

ووفقاً لفاروق سوسة، الخبير الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «غولدمان ساكس»، فإن صافي واردات مصر من النفط والغاز بلغ 6.3 مليار دولار في العام حتى مارس (آذار) 2024، مقارنة بفائض صادرات صافي الذروة البالغ 4.4 مليار دولار في العام حتى سبتمبر 2022. وقال: «هذا يمثل تحولاً قدره 10.7 مليار دولار». وقال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي في يوليو (تموز): «لم يتوقع أحد موجات الحر التي نشهدها وارتفاع درجات الحرارة بشكل مستمر والتي استمرت ليس فقط ليوم أو يومين ولكن لأسابيع متواصلة. نحن في حالة طوارئ مستمرة كل يوم». بعد أن تعرضت لأزمة العملة الأجنبية في عام 2022، عندما سحب المستثمرون الأجانب نحو 20 مليار دولار من البلاد في رحلة إلى بر الأمان وسط حرب أوكرانيا، تأخرت القاهرة في سداد المدفوعات لشركات النفط والغاز الدولية - وتقدر متأخراتها بنحو 6 مليارات دولار - مما أدى إلى تباطؤ الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج وتفاقم نقص الغاز، كما يقول المحللون.

وقال ديفيد باتر، المتخصص في النفط والغاز والزميل المشارك في «تشاتام هاوس»، وهي مؤسسة فكرية بريطانية: «كانت حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط تميل إلى تسجيل معدلات انحدار سريعة إلى حد ما. تصل إلى الذروة ثم تبدأ في التراجع، الأمر الذي يتطلب استكشافاً وتطويراً جديداً ويعني أن الشركات يجب أن تحافظ على مستويات الاستثمار. لن تفعل ذلك إلا إذا كان الأمر يستحق ذلك».

وقال مدبولي في مارس إن البلاد ستدفع ما يصل إلى 20 في المائة من المتأخرات هذا العام. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب صفقة الإنقاذ الدولية لمصر بقيمة 55 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإمارات، والتي خففت من أزمة العملة الأجنبية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال متحدث باسم مجموعة «إيني» الإيطالية للنفط، التي تدير حقل ظهر، إن الوضع الائتماني يتحسن، مضيفاً: «نحن واثقون من استرداد المستحقات الواجبة».

كما تأتي انقطاعات الكهرباء في أعقاب انخفاض إنتاج مصر من الغاز. وانخفض إجمالي الإنتاج السنوي في جميع حقول الغاز من 70 مليار متر مكعب في عام 2021 إلى 53 مليار متر مكعب متوقعة هذا العام، وفقاً لشركة الاستشارات النرويجية للطاقة «ريستاد».

وقالت الحكومة العام الماضي إن إجمالي الاستثمار في حقل ظهر بلغ 12 مليار دولار وسيرتفع إلى 15 مليار دولار في غضون ثلاث سنوات.

ولكن في الوقت الحالي، تعرضت طموحات مركز تجارة الغاز في مصر لضربة مع توقف الصادرات واستهلاكها للإمدادات الإسرائيلية.

وقال باتر إن احتمال زيادة إسرائيل لإنتاجها من الغاز قد يعزز الإمدادات لمصر في أواخر عام 2025 أو 2026. وفي العام الماضي، كانت القدرة التصديرية لإسرائيل نحو 15 مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 30-25 مليار متر مكعب بحلول نهاية العقد.

أضاف باتر: «قد يكون هناك الكثير من الغاز الإسرائيلي الذي ليس لديه مكان آخر يذهب إليه. مصر هي السوق الكبيرة الوحيدة التي يمكن لإسرائيل الوصول إليها بسهولة».

لكن تصاعد الأعمال العدائية بين إسرائيل و«حزب الله» قد يحد من إمدادات مصر في الأمد القريب، حيث هدد «حزب الله» باستهداف إنتاج الغاز البحري الإسرائيلي.

وقال باتر: «(حزب الله) لديه القدرة على إلحاق الضرر بإنتاج الغاز البحري الإسرائيلي. هذه منصات تعمل في الخارج والأشخاص الذين يعملون عليها لا يبقون في منطقة حرب».

وكانت مصر الشهر الماضي أطلقت جولة عطاءات جديدة لاستكشاف النفط والغاز في 12 منطقة في البحر الأبيض المتوسط ودلتا النيل. وقالت الحكومة إن حوافز ستُقدم للشركات العالمية لزيادة الاستكشاف والإنتاج.

وقال مدبولي إن القاهرة تخطط لإعادة الإنتاج إلى «مستوياته الطبيعية» اعتباراً من عام 2025، مضيفاً: «هناك خطة واضحة للغاية لإعادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي مع الشركاء الأجانب إلى مستوياته السابقة، وكذلك زيادته».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية تمول 3 شحنات غاز مسال إلى مصر.. وليبيا تسهم بـ50 مليون دولار

الطاقة

يستمر وصول عدّة شحنات غاز مسال إلى مصر، في محاولة لمواجهة أزمة الكهرباء خلال فصل الصيف، نتيجة انخفاض ملحوظ بإنتاج الغاز المحلي، وما ترتَّب على ذلك من انقطاعات متتالية للتيار الكهربائي.

ووفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، موّلت السعودية وليبيا شراء شحنات غاز بقيمة 200 مليون دولار على الأقل، لمساعدة مصر في تخفيف أزمة الطاقة.

وتحتاج مصر إلى نحو ملياري دولار من الغاز لتغطية الطلب الصيفي حتى أكتوبر/تشرين الأول، لكن أزمة العملة الصعبة تحول دون توفير الأموال اللازمة لشراء واردات الغاز المسال بالكامل.

ولم يردّ المتحدث باسم وزارة البترول المصرية على طلب للتعليق أرسلته منصة الطاقة، كما لم يتسنَّ الحصول على تعليق من مجلس الوزراء المصري.

تمويل شحنات الغاز المسال

نقلت وكالة رويترز عن أحد المصادر المطّلعة على خطة الحكومة، قوله: "دون دعم من أصدقائنا في الخليج، لن نتمكن من دفع ثمن هذه الشحنات"، مضيفًا أن المسؤولين يتطلعون إلى جمع المزيد من الأموال من الحلفاء.

وبحسب المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، موّلت السعودية 3 شحنات غاز مسال تبلغ قيمتها نحو 150 مليون دولار بالأسعار الحالية، ضمن الشحنات البالغ عددها 32، التي اشترتها القاهرة حتى الآن في عام 2024.

بينما اشترت ليبيا شحنة واحدة في يوليو/تموز بقيمة نحو 50 مليون دولار، بأموال من مؤسسة النفط الوطنية الليبية.

ويأتي هذا الدعم في الوقت الذي اضطرت فيه مصر إلى اللجوء إلى تخفيف الأحمال منذ مايو/أيار 2023 وحتى الآن، للحفاظ على عمل شبكتها، وسط نقص إمدادات الغاز وارتفاع الطلب.

وعززت الحكومة المصرية دعم الوقود والغذاء هذا الصيف، لكن هذه الزيادات لا تعوّض عن انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة 60% منذ مارس/آذار 2024.

انخفاض إنتاج الغاز في مصر

في هذا السياق، انخفض إنتاج مصر من الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من العام الجاري (2024) بمقدار 4.41 مليار متر مكعب، على أساس سنوي، في حين واصل استهلاك البلاد من ذلك الوقود ارتفاعه خلال تلك المدّة.

وتوضح بيانات حديثة، حصلت عليها وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، أن إنتاج الغاز في مصر انخفض بنسبة 14.4% إلى 26.06 مليار متر مكعب خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية يونيو/حزيران 2024، مقابل 30.47 مليار متر مكعب في المدة نفسها من العام الماضي (2023).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتُظهر بيانات وحدة أبحاث الطاقة أن مصر لم تصدّر أيّ شحنة غاز مسال منذ مايو/أيار الماضي، تأكيدًا لقرار الحكومة، في حين بلغت وارداتها نحو 714 ألف طن حتى الآن في 2024، وتحديدًا خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2024، لمعالجة تخفيف أحمال الكهرباء.

وتخطط مصر لبدء الإنتاج من آبار غاز جديدة خلال العامين الجاري والمقبل، بالتزامن مع سعيها لحفر 110 آبار استكشافية للغاز والنفط خلال العام المالي الجاري (2024-2025)، بتكلفة استثمارية 1.2 مليار دولار.

ومن المقرر قبل نهاية العام الجاري (2024) بدء الإنتاج من 3 آبار جديدة بمنطقة غرب الدلتا البحرية العميقة ضمن المرحلة العاشرة لتطويرها بتدفّق للغاز يصل إلى ما بين 150 مليونًا و200 مليون قدم مكعبة يوميًا، ما يسهم في زيادة إنتاج مصر من الغاز.

ويرصد الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج مصر من الغاز الطبيعي منذ يناير/كانون الثاني 2022 حتى يونيو/حزيران 2024

مزايدة التنقيب عن النفط والغاز في مصر

في محاولة لدعم إنتاج النفط والغاز في مصر، أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية مزايدة عالمية جديدة لعام 2024، تستهدف 12 منطقة بالبحر المتوسط ودلتا النيل.

وتشمل المربعات المطروحة من قبل الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) للتنقيب عن النفط والغاز في مصر 10 قطاعات بحرية وقطاعين برّيين، من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG).

وبحسب شركة إيجاس، فإن الشركات المتخصصة في مجال التنقيب عن النفط والغاز، التي تسعى إلى المشاركة في المزايدة الجديدة، عليها التقدم بالطلبات الرسمية إلى وزارة البترول والثروة المعدنية، قبل ظهر يوم 25 فبراير/شباط 2025، بحدّ أقصى.

ووفق المعلومات التي حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة، تشمل المربعات البحرية المطروحة ضمن مزايدة التنقيب عن النفط والغاز في مصر:

المربع 1 شمال فوكا
المربع 2 شمال برج العرب
المربع 3 شمال سيميان
المربع 4 غرب ظُهر
المربع 5 شمال غرب أتول
المربع 6 جنوب ظُهر
المربع 7 شمال رأس التين
المربع 8 شرق الإسكندرية
المربع 9 غرب أتول
المربع 10 شمال نور

وبالإضافة إلى ذلك، طرحت شركة إيجاس مربعين برّيين، هما:

المربع 11 غرب دسوق
المربع 12 شمال المنصورة

ويقع مربع واحد في حوض هيرودوت، و9 مربعات في حوض دلتا النيل البحري، والمربعان البرّيان في حوض دلتا النيل البري، بحسب ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.